

وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم ٣٤ (جمعية الاتحاد ١١٧)
عممت في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، وفقا للقرار A/57/47،
في إطار البنود ١١٦ و ١١٧ و ١٢٣ من جدول الأعمال

الاتحاد البرلماني الدولي



حول طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة وبرلمانات العالم

ورقة بشأن السياسة^(١) مقدمة من السيد غيرك فيرسنيك، عضو البرلمان (بلجيكا) وعضو
الفريق الاستشاري للجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة

أيدتها جمعية الاتحاد ١١٧

(جنيف، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)

مقدمة

١ - إننا نعيش في عالم مترابط تلاشى فيه التمييز الواضح الذي كان يجري بالأمس بين الشؤون الوطنية والشؤون الدولية، وبين الأمور التي تدخل في باب السياسة المحلية وتلك التي تدخل في باب السياسة الخارجية. وكثيرا ما غدت الأحداث التي تقع في بلد من البلدان تنسحب بآثارها العميقة على سائر الدول وعلى العلاقات الدولية عموما، الأمر الذي يساعد، بدوره، على تشكيل الخطة المحلية للبلدان في جميع أنحاء العالم في إطار دائرة مدوّمة بلا انقطاع.

٢ - وكما أن هذا العالم يتطور فإن ذلك هو أيضا شأن عالم المنظمات الدولية. ومنذ مائة عام لم يكن هناك سوى بضعة كيانات أنشئت تحديدا لإدارة التعاون الدولي أو التعاون

(١) وضعت الورقة الحالية بناء على طلب الفريق الاستشاري للجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة، وتعبر عن جوهر المناقشة التي دارت في الاجتماع الأول للفريق المعقود في يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧. كما أنها استعانت كثيرا بعدد من الوثائق والتقارير والورقات التي أصدرتها البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي على مدى سنوات عديدة، بما في ذلك تقارير ووثائق نتائج المؤتمرين العالميين الأولين لرؤساء البرلمانات اللذين نظمهما الاتحاد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥ (تقارير ووثائق الاتحاد رقم ٣٩ ووثيقة الأمم المتحدة A/60/398).

المتعدد الأطراف. أما اليوم فإن تلك الكيانات أصبحت تُعد بالآلاف، كما أنها تمارس العمل على المستويات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، وتغطي معظم جوانب السعي الإنساني. وتأتي في مقدمة المنظمات العالمية الأمم المتحدة ومنظومة وكالاتها المتخصصة.

٣ - والأمم المتحدة منتدى دائم للتعاون فيما بين الحكومات. وفي الأمم المتحدة تتفاوض الحكومات وتتفق على اتفاقيات ومبادئ توجيهية دولية، وبشأن عمليات رئيسية مثل بناء السلام والأمن في حالات النزاع. على أن الأمم المتحدة مصدر أيضا لتقديم الخدمات، مثلها مثل أي وكالة أو إدارة حكومية. وهي تقوم بتنفيذ البرامج، وخصوصا دعما للتنمية، في كل بلد من بلدان العالم تقريبا، حيث يتم ذلك على الدوام بالتعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع الدولي وغيرها.

٤ - والأمم المتحدة منظمة دولية تقليدية. وأعضاؤها هم الدول، التي يمثلها الفرع التنفيذي للحكومة، الذي يتفاوض ويتخذ القرارات باسمها. وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة لا وجود للبرلمانات في هيكل الأمم المتحدة. و”نحن شعوب الأمم المتحدة“ ممثلون بالحكومات وليس بالممثلين المنتخبين للشعب.

٥ - على أن الأمم المتحدة ليست منظمة متحجرة بل يطرأ عليها التغيير. وتخضع الهياكل وأساليب العمل والسياسات والبرامج للتدقيق، ويجري عمل الكثير من أجل تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة أكثر فعالية أقدر على الوفاء بالمطالب الراهنة.

٦ - وإزاء هذه الخلفية، ما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق البرلمانات في مجال التعاون الدولي؟ وكيف تتفاهم مع منظمات متعددة الأطراف من قبيل الأمم المتحدة؟ وما هو الدور الذي تضطلع به البرلمانات في الأمم المتحدة؟ وما هي الآليات المتاحة لها؟ هذه بعض الأسئلة التي ستحاول هذه الورقة تناولها.

البرلمانات والتعاون الدولي

٧ - إذا كانت النظم الدستورية تختلف من بلد لآخر، فإن البرلمانات في كل مكان تمثل مؤسسة مركزية للديمقراطية. وهي تجسد إرادة الشعب وتوقعاته بأن تلي الديمقراطية حاجاته وتحل معظم المشاكل الملحة التي تواجهه.

٨ - والبرلمان، باعتباره الهيئة المنتخبة التي تمثل المجتمع بجميع أطيافه، تقع عليه مسؤولية فريدة في التوفيق بين المصالح والتوقعات المتضاربة لمختلف الفئات والجماعات من خلال الجهاز الديمقراطي للحوار والحلول التوفيقية. ومهمة البرلمان، بصفته الجهاز التشريعي

الرئيسي، هي تكييف القوانين مع الحاجات المتغيرة دوماً للشعب. والبرلمان مسؤول، بصفته الهيئة الموكل إليها مراقبة الحكومة، عن كفالة المسؤولية التامة للحكومات أمام الشعب.

٩ - وفيما عدا استثناءات قليلة، فإن مشاركة البرلمانات في الشؤون الدولية تكاد لا تذكر. ولم يكن في ذلك مدعاة للدهشة في زمن كان يجري فيه تناول الشؤون الدولية إلى حد كبير من خلال العلاقات الثنائية بين الدول. أما صورة العالم اليوم فهي مختلفة، حيث أصبحت البرلمانات في كل مكان تدخل في حضم الشؤون الدولية، وجرى على ذلك، حضم الأمم المتحدة، بعدد من الطرق^(٢).

١٠ - ولا خلاف في أن البرلمانات يمكن أن تسهم بالكثير في أعمال الأمم المتحدة. فأعضاء البرلمان لديهم فهم فريد للشعب. يختلف أطيافه، وهم أقدر من الكافة على التعبير عن آماني الشعب وشرح ما يهمه حقاً. كما أن لديهم قدرة قوية على تشكيل الرأي العام ويمكنهم، من خلال عملهم في البرلمان والأحزاب والحركات السياسية، وفي دوائرهم الانتخابية، شحذ الرأي العام وإيجاد دعم شعبي للعمل الدولي في الأمم المتحدة. ولذلك فمن المنطقي للغاية دعوتهم إلى المساهمة في أعمال الأمم المتحدة.

١١ - وبطبيعة الحال فإن دور البرلمان لا يقتصر على تنفيذ اتفاقات دولية سبق التفاوض عليها. ودون أن تسعى البرلمانات إلى انتزاع دور الفرع التنفيذي للحكومة في التفاوض على اتفاقات دولية في الأمم المتحدة، فإن إصرارها يتزايد على إخضاع تلك المفاوضات لرقابة برلمانية ديمقراطية أكثر تشدداً. ومعنى ذلك عملياً هو أن البرلمانات ينبغي:

- ✓ أن تحاط علماً مسبقاً بوقت كافٍ بالمفاوضات التي ستجري في الأمم المتحدة؛
- ✓ أن توضع تحت تصرفها معلومات دقيقة عن المسائل محل التفاوض وعن السياسات ومواقف التفاوض التي ستكون محل نظر؛
- ✓ أن يكون في مقدورها طرح أسئلة على الوزراء والمفاوضين، والإعراب للحكومات عن وجهات نظرها السياسية؛
- ✓ تزويد الحكومات، إذا سمح النظام بذلك، بولاية صريحة للتفاوض، أو التمتع هي نفسها بسلطة ممارسة التأثير على التفاوض؛

(٢) انظر أيضاً *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice* (البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة) (الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٦)، الذي يلقي نظرة عامة واسعة النطاق على مشاركة البرلمان في الشؤون الدولية.

- ✓ أن تكون مجهزة بما يلزمها من هياكل وإجراءات وموارد من أجل التمكن من رصد سير المفاوضات، وتحقيقا لهذه الغاية،
- ✓ أن تكون ممثلة على سبيل العادة في الوفود التي تحضر هذه المفاوضات.
- ١٢ - ويصدق ذلك بوجه خاص من زاوية أن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في الأمم المتحدة ستكون ضئيلة الأثر عمليا إذا لم يتخذ البرلمان إجراء لتنفيذ أحكامها. وتحقيقا لهذه الغاية، يتزايد اضطلاع البرلمان ببعض أو كل الإجراءات التالية:
- ✓ كفالة اطلاعها التام على محتوى كل اتفاق دولي لكي تتمكن من التصديق عليه أو الموافقة على انضمام البلد المعني إليه؛
- ✓ استعراض واعتماد القوانين القائمة، أو اتخاذ الجديد منها، لتنفيذ أحكام الاتفاق؛
- ✓ التصويت على الموارد المالية للإنفاق على تنفيذ البرامج، وذلك عموما في إطار الميزانية السنوية، ورصد النفقات والتنفيذ من خلال حسابات مراجعي الحسابات السنوية؛
- ✓ مطالبة الحكومة بأن تقدم تقارير دورية عن تنفيذ اتفاق دولي بعينه؛
- ✓ في حالة إنشاء آليات دولية لرصد تنفيذ هذه الاتفاقات، إجراء مناقشة وتقديم مساهمات في التقارير الدورية لتلك الآليات، والقيام، كجزء من وفد الحكومة، بحضور الدورات التي تناقش فيها التقارير واستعراض ما يقدم بعد ذلك من توصيات من أجل المتابعة.
- ١٣ - وكما سلف ذكره، فإن الأمم المتحدة مصدر مستقل أيضا لتقديم الخدمات، وإدارة البرامج في طائفة واسعة من المجالات، وبخاصة التنمية. وقد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية، وتساعد البلدان على الوفاء بها، إلى جانب أهداف إنمائية أخرى، وذلك بتقديم الدعم للحكومات في تنفيذ خطط التنمية الوطنية المقابلة. وهنا أيضا يتزايد اضطلاع البرلمان بدور أكثر جراءة في كفالة أن تكون البرامج مصممة ويجري تنفيذها بطريقة قائمة على المشاركة وشفافة، وأنها تلبى احتياجات الشعب. والإجراءات التي تتخذها البرلمان تشمل:
- ✓ المساهمة في وضع برامج لاستراتيجية الحد من الفقر وذلك مثلا عن طريق عقد جلسات استماع عامة، وتكليف الخبراء بوضع تقارير وتقديم بحوث، ومساءلة الوزراء والمسؤولين المعنيين، ووضع مقترحات بشأن السياسة؛

✓ اعتماد تشريعات وميزانيات للتمكين من تنفيذ هذه البرامج الإنمائية والبرامج المتصلة بها؛

✓ استعراض، وحسب الاقتضاء، الموافقة على برامج المعونة الخارجية التي يتفاوض عليها الفرع التنفيذي للحكومة مع الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع المانحين الثنائيين؛

✓ رصد تنفيذ هذه البرامج ليس من حيث سلامتها المالية فحسب وإنما أيضا وبوجه خاص من حيث فعاليتها في تحقيق التنمية للشعب.

١٤ - إن الأمم المتحدة كثيرا ما تنفذ برامج تلمس مباشرة سياسات الدولة. وينبغي مثاليا توجيه انتباه البرلمان إلى كل برنامج من تلك البرامج لإمكانية قيامه باستعراضه كجزء من مراقبته لسياسة الحكومة^(٣). كما أن الأمم المتحدة تمثل قاعدة معارف شاسعة للبلدان في كل مكان. ويمكن للبرلمانات أن تجني الكثير وأن تحدث فرقا ملحوظا في الرعاية العامة باتباع بعض البحوث التي تضطلع بها الأمم المتحدة^(٤).

١٥ - ومنظومة الأمم المتحدة تمولها الدول وذلك إلى حد كبير من خلال الميزانية الوطنية التي يعتمدها البرلمان. وكما أن البرلمان يقوم بمراقبة أداء الكيانات الوطنية الممولة من ميزانية الدولة، فإنه ينبغي أن يستعرض أيضا أداء المنظمات الدولية التي تتلقى تمويلا. وتحقيقا لهذه الغاية، يتزايد إبداء البرلمانات للاهتمام بما يلي:

✓ الاضطلاع بشكل من أشكال الاستعراض الدوري لسير أعمال هذه المنظمات وسير السياسات التي تتبعها الحكومات في شأنها؛

✓ استعراض السياسات العامة التي تطبقها هذه المنظمات بشأن أمور مثل التعاون الإنمائي.

(٣) كبضعة أمثلة من أمثلة كثيرة، تلمس برامج منظمة الصحة العالمية السياسات الصحية الوطنية، وتؤثر برامج الحماية والمساعدة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تأثيرا مباشرا على التزامات البلد المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى شعبه وسياسته للهجرة؛ وتتصل برامج اليونيسيف اتصالا مباشرا بإطار البلد لحماية الأطفال وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

(٤) ومثال ذلك، أن دراسة أجرتها الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة تثبت أن العنف ضد الأطفال يقع على نطاق واسع وفي طائفة من البيئات، وغالبا ما يكون الإبلاغ عن ذلك قليلا، وأنه يمكن أن ينسحب بأثر مدمر على الأطفال. ويمكن أن تقوم البرلمانات بدور فعال في الحد من العنف ضد الأطفال بإثارة الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة في البرلمان، وقياس سياسات وبرامج الدولة على نتائج الدراسة، وسن تدابير تصحيحية إذا لزم الأمر.

البرلمانات في الداخل والخارج

١٦ - لوحظ أن جوهر السياسات يتزايد تحولا إلى الطابع العالمي ولكن عملية العمل السياسي ذاته لا تتغير. ولا تزال المؤسسات السياسية الأساسية - الانتخابات، والأحزاب السياسية والبرلمانات - شديدة الترسخ على الصعيدين الوطني والمحلي^(٥). وهذا أمر متوقع. ولا تزال الدولة القومية تشكل الأساس الذي يقوم عليه هيكل العلاقات الدولية، والبرلمانات هي مؤسسات وطنية تجسد سيادة تلك الدول.

١٧ - ولذلك فمن المنطقي أن تتصدى البرلمانات في أوطانها للمسائل الدولية، بما في ذلك أعمال الأمم المتحدة. وإذا نجحت البرلمانات الوطنية في إدخال شؤون الأمم المتحدة في نطاق جداول أعمالها وإجراءاتها، فإنها تستطيع أن تضيفي بعدا برلمانيا على أعمال الأمم المتحدة ومن ثم المساعدة على سد فجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

١٨ - وليس معنى ذلك أن البرلمانات غائبة من أعمال الأمم المتحدة. بل على العكس فإن الوجود البرلماني في الأمم المتحدة آخذ في التحول إلى وجود أكبر وأكثر تنوعا، وذلك بسبل منها:

- ✓ البعثات التي يقوم بها أعضاء اللجان البرلمانية وسائر الوفود البرلمانية إلى مختلف مكاتب منظومة الأمم المتحدة من أجل تبادل الآراء حول أعمالها وحول الاتفاقيات الدولية التي يجري، أو سيجري، تنفيذها؛
- ✓ البعثات البرلمانية التي توفد لدراسة الأعمال الميدانية للأمم المتحدة، في مجال عمليات بناء السلام مثلا؛
- ✓ المشاركة البرلمانية في الوفود الوطنية الرسمية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر الاجتماعات الرئيسية لأجهزة الأمم المتحدة؛
- ✓ الدعم البرلماني لعمليات عديدة للأمم المتحدة ومن ذلك، مثلا، المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية، والمشاركة في بعثات مراقبة الانتخابات، وتقديم الخبراء للمشاركة الإدارية؛
- ✓ المشاركة في عدد متزايد من جلسات الاستماع وحلقات النقاش والمؤتمرات التي تنظم بالتواكب مع الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة.

(٥) انظر تقرير الشخصيات البارزة بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك البرلمانيون والقطاع الخاص (تقرير كاردوزو، وثيقة للأمم المتحدة A/58/817).

١٩ - وفي إطار هذه المساعي المختلفة، يجري أيضا بذل جهود واعية لتعبئة الدراية الفنية المتوفرة في اللجان البرلمانية الدائمة والخاصة بغية التواصل مع مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تتناول مسائل محددة داخل نطاق اختصاصها. وبهذه الطريقة تصبح البرلمانات أقدر على التفاعل مع الأمم المتحدة ليس بالمساهمة موضوعيا في المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا بكفالة متابعة المسائل في البرلمان ذاته.

٢٠ - وبإيجاز، فإن أساس تفاعل البرلمانات مع الأمم المتحدة هو الأعمال التي تضطلع بها البرلمانات على الصعيد المحلي، مستكملا بمشاركة أكبر وأكثر منهجية من جانب البرلمانات على الصعيد الدولي. ولدفع هذه العملية إلى الأمام، تلتزم البرلمانات بالاستفادة بصورة أفضل من الجمعيات الإقليمية القائمة ومن منظماتهم الدولية بدلا من إقامة هياكل أو جمعيات برلمانية دولية جديدة^(٦).

دور الاتحاد البرلماني الدولي

٢١ - على ذلك يقع على عاتق الاتحاد البرلماني الدولي القيام بدور محوري من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية. فهو المنظمة العالمية للبرلمانات. وهو يعمل على تيسير الحوار السياسي بين أعضاء البرلمانات وحشد التعاون البرلماني والإجراءات بشأن طائفة واسعة من المواضيع التي تحتل مكانا بارزا في جدول المهام الدولية^(٧). ويوفر الاتحاد جسرا أساسيا بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة؛ ويقوم بتوعية البرلمانات بالأمم المتحدة وأعمالها، ويحشد البرلمانات لاتخاذ إجراءات بشأن المسائل التي تحتل مكانا بارزا في جدول المهام الدولية، ويشجع ويسهل تفاعلها مع الكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - وفي آونة أقرب، اضطلع الاتحاد بعدة إصلاحات مع تكييف سياساته وهياكله وأساليب عمله مع مطالب القرن الحادي والعشرين. وشمل ذلك ما يلي:

(٦) انظر، مثلا، الإعلانين الختاميين الصادرين عن المؤتمرين العالميين لرؤساء البرلمان (وثيقتنا الأمم المتحدة A/55/409 و A/60/398) وبيان الاتحاد البرلماني الدولي أمام الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة (http://www.ipu.org/Un-e/sp-unga160905.pdf).

(٧) ينص بيان أشمل لمهمة الاتحاد البرلماني الدولي على أنه "يستهدف كفالة تمكّن البرلمانات وأعضائها من القيام بحرية وسلامة وفعالية بأداء المهمة التي انتخبوا من أجلها، وهي: التعبير عن إرادة الشعب، واعتماد القوانين، ومساءلة الحكومات عن تصرفاتها. ويقوم الاتحاد بتنفيذ برامج لتقوية البرلمانات باعتبارها مؤسسات ديمقراطية. وهو يتفحص أعمال البرلمانات، ويقدم المساعدة والمشورة التقنيتين، ويضطلع بالبحوث، ويضع معايير ومبادئ توجيهية. كما يولي الاهتمام بصورة خاصة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتسهيل مشاركة المرأة في العمل السياسي" (الاتحاد البرلماني الدولي، دليل البرلمانيين (Handbook for Parliamentarians)، الرقم ١٤، ٢٠٠٧).

✓ الاهتمام بصورة أكبر بالتشجيع في سياسة الاتحاد وبرامجه على قيام تعاون أوثق بين البرلمانات والأمم المتحدة؛

✓ رصد عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة والإسهام فيها، وحشد تعاون البرلمانات مع الهيئات الجديدة المنشأة في الأمم المتحدة؛

✓ القيام على نحو أعم بحشد الدراية الفنية المتوفرة في البرلمانات بشأن الكثير من المسائل الرئيسية المعروضة على المجتمع الدولي اليوم، واستثمارها في المداولات التي تدور في الأمم المتحدة؛

✓ التوسع بقدر كبير في عدد ومحتوى جلسات الاستماع والاجتماعات والأفرقة التي تنظمها كل عام بالترافق مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة والاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة؛

✓ توعية البرلمانات من خلال أنشطة التدريب والحلقات الدراسية والحملات العالمية بشأن كبرى المسائل التي تتطلب إجراء سياسيا عاجلا من جانب البرلمانات وأعضائها؛

✓ وضع كتب دليل برلمانية وأدوات عملية أخرى لتسهيل اتخاذ الإجراءات في البرلمان من أجل التصديق على الاتفاقيات الدولية المتفاوض عليها في الأمم المتحدة وتنفيذها ورصدها؛

✓ العمل عن كثب مع الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في تصميم وتنفيذ برامج وأنشطة مشتركة، وذلك خصوصا من أجل تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد من منظور واسع.

٢٣ - وبالرغم من هذه النواحي من التقدم، فإن البرلمانات الأعضاء في الاتحاد تطالب بقيام علاقة عمل أكثر موضوعية وإنصافا مع الأمم المتحدة ومنظماتها. وقد أنشأت لجنة شؤون الأمم المتحدة لرصد التقيد بمجموعة التوصيات التي وضعت في الآونة الأخيرة من أجل تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمان، ودراسة كيفية تطبيقها عمليا، وتقديم مقترحات تدعو إلى زيادة التنفيذ الفعال.

٢٤ - والاتحاد يقوم بكل ما تقدم بناء على طلب البرلمانات. على أن الحكومات أيضا طلبت من الاتحاد في الآونة الأخيرة تشجيع قيام مزيد من التعاون بين الأمم المتحدة

والبرلمانات^(٨). كما منحت الاتحاد مركز المراقب الخاص لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٩) وتستخدم الاستعراض الذي تجريه مرة كل سنتين للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من أجل تقديم توصيات لتقوية التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد والبرلمانات^(١٠). ويمكن الاطلاع على دليل على هذا الطلب المتزايد من جانب الفرع التنفيذي للحكومة بقيام علاقة أقوى بين الأطراف المعنية وذلك في أقرب قرار للجمعية العامة، الذي يركز على خمسة مجالات محددة مترابطة:

- ✓ تعزيز مساهمة الاتحاد في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك عملية تنشيطها، وفي أعمال الهيئات الجديدة مثل مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام؛
- ✓ تحديد دور نشط يضطلع به الاتحاد دعماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة بالنسبة لاجتماعه السنوي رفيع المستوى والمنتدى الجديد للتعاون الإنمائي؛
- ✓ زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، بما في ذلك من خلال اتفاق الشراكة المبرم بين صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية والاتحاد؛
- ✓ زيادة تطوير جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة وسائر الاجتماعات البرلمانية المتخصصة في سياق الاجتماعات الرئيسية للأمم المتحدة باعتبارها مناسبات مشتركة بين الأمم المتحدة/الاتحاد؛
- ✓ كفالة المشاركة الوثيقة للاتحاد في وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة للنظر فيها من جانب منظومة الأمم المتحدة ومجلسه التنفيذي الرئيسي المعني بالتنسيق، بغية كفالة تقديم دعم أكبر وأكثر تجانساً من البرلمانات لأعمال الأمم المتحدة.

الاستنتاجات

٢٥ - أي قيمة لأكثر مؤسسة في الدولة اتساماً بالصفة الديمقراطية إذا كانت كثرة من القرارات التي تم حياة مواطني البلد، بما في ذلك أمنهم، تتخذ فيما وراء الحدود الوطنية من جانب مؤسسات دولية لا تخضع للرقابة الديمقراطية أو المساءلة؟ إن هذه الفجوة بين المستوى

(٨) الإعلان بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وثيقة الأمم المتحدة A/RES/55/2.

(٩) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/57/32.

(١٠) انظر أقرب تقرير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الموضوع، الوارد في A/61/256 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المقابل A/RES/61/6.

الوطني، الذي تقع فيه مؤسسات ديمقراطية مثل البرلمانات، والمستوى العالمي، الذي تتخذ فيه كثرة من القرارات، تشكل مصدرا رئيسيا لما يطلق عليه ”النقص الديمقراطي“ الدولي.

٢٦ - إن البرلمانات يمكن أن تتخذ إجراء لمعالجة هذه المشكلة، بل يتزايد قيامها بذلك. وكما تومئ هذه الورقة، فإن الإجراءات التي تتخذها تتوقف بالضرورة على النظام البرلماني السائد في أي بلد بعينه والسلطات الممنوحة لمجلسي البرلمان بموجب الدستور أو القانون الأساسي. على أن ذلك يتطلب في جميع البلدان استخدام هياكل برلمانية وأساليب عمل وعادات وجداول مهام، وإذا اقتضى الأمر تكييفها وتحديثها، تسمح لكل مؤسسة بأن تتناول أعمال الأمم المتحدة والمؤسسات المتصلة بها.

٢٧ - وكل برلمان سيد قراره في مقارنة هذا العمل، تمشيا مع العدد الوفير من الثقافات البرلمانية الموجودة في العالم. على أنه يجمع بينها كلها جهد يرمي إلى دمج أعمال الأمم المتحدة في الأعمال التشريعية والإشرافية اليومية للبرلمان. وفيما تتزايد هذه الجهود قوة وتوسع نطاقا، فإن البرلمانات تسعى دوما إلى زيادة الوصول إلى عمليات الأمم المتحدة والمشاركة بطرق تزداد تنوعا في أنشطتها.

٢٨ - والاتحاد البرلماني الدولي يشكل عنصرا حاسم الأهمية في هذا المعادلة. فهو يشجع اتخاذ البرلمانات للإجراءات، حيث يقوم في ذلك بدور العامل المساعد، بتسهيل التفاعل مع عالم الأمم المتحدة، وبصورة أعم، المساعدة على كفاءة سماع آراء الأوساط البرلمانية في الأمم المتحدة. وكلما قويت الصلة بين البرلمانات والاتحاد، تحسنت فرصة بلوغ النقطة الحاسمة اللازمة لممارسة اثر دائم على الأمم المتحدة

٢٩ - والتحدي المائل، على حد تعبير آخر قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، هو وضع استراتيجية مشتركة من أجل كفاءة ”تقديم دعم أكبر وأكثر تجانسا من البرلمانات لأعمال الأمم المتحدة“. ويتطلع الاتحاد إلى قيام لجنته لشؤون الأمم المتحدة بتقديم العناصر الأساسية لمثل هذه السياسة.